صعود «الرابطة» والشركات المرتبطة بها واستمرار الصعود التدريجي لأسهم شركات الخرافي

ارتفاع
المؤشر العام 32,9 نقطة
وتداول 342,3 مليون سهم
قيمتها 63,1 مليون دينار

هشام ابوشادي

اتسمت حركة التداول في سوق الكويت للأوراق المالية امس بعمليات بيع للضغط على الاسعار من قبل بعض صناديق الاستثمار والمحافظ المالية من بدايات جلسة التداول حتى منتصفها الامر الذي دفع مؤشري السوق للانخفاض المحدود الا انه في النصف الثاني من جلسة التداول بدأت عمليات الشراء تزداد تدريجيا والتي تركزت على اسهم شركات الخرافي التي حقق بعضها مكاسب ملحوظة واسهم الرابطة والشركات التابعة لها، مع استمرار عمليات التجميع على بعض الاسهم القيادية، كذلك استمرت حركة التداول ضعيفة على اغلب اسهم الشركات الرخيصة التي تشهد عمليات بيع لبناء مراكز مالية على اسهم تمتلك محفزات قوية خاصة اسهم شركات الخرافي، وذلك كون اليومين المقبلين حاسمين فيما يتعلق بصفقة زين - افريقيا، فمجلس ادارة شركة زين سيجتمع غدا لدراسة آخر التطورات في الصفقة، وبعد غد من المفترض ان يعلن رسميا عن اتمام الصفقة على ان يحدد موعدا نهائيا لتوقيع الصفقة والذي يتوقع منتصف الشهر المقبل، وبالتالي فإن وتيرة تداولات اسهم شركات الخرافي بشكل خاص يتوقع ان تزداد نشاطا في اليومين المقبلين على ان تشهد نشاطا قويا الاسبوع المقبل.

ومن ثم الدخول في مرحلة التكهنات حول توزيع ارباح الصفقة.

استمرار التجميع على بعض الأسهم القيادية وأغلب الأسهم الرخيصة تفقد زخمها

المؤشرات العامة

ارتفع المؤشر العام للبورصة 32,9 نقطة ليغلق على 7450,9 نقطة بارتفاع نسبته 0,44٪ مقارنة بأول من امس، وسجل المؤشر الوزني 1,24 نقطة ليغلق على 439,92 نقطة بارتفاع نسبته 0,28٪ مقارنة بأول من امس.

وبلغ اجمالي الاسهم المتداولة 342,3 مليون سهم نفذت من خلال 7592 صفقة قيمتها 63,1 مليون دينار.

وجرى التداول على اسهم 148 شركة من اصل 210 شركات مدرجة، ارتفعت اسعار اسهم 58 شركة وتراجعت اسعار اسهم 45 شركة وحافظت اسهم 45 شركة على اسعارها و62 شركة لم يشملها النشاط.

تصدر قطاع الشركات الاستثمارية النشاط بكمية تداول حجمها 140,3 مليون سهم نفذت من خلال 2838 صفقة قيمتها 21,9 مليون دينار.

وجاء قطاع الشركات الخدماتية في المركز الثاني بكمية تداول حجمها 80,5 مليون سهم نفذت من خلال 2392 صفقة قيمتها 19 مليون دينار.

وجاء قطاع الشركات العقارية في المركز الثالث بكمية تداول حجمها 61,9 مليون سهم نفذت من خلال 794 صفقة قيمتها 4,7 ملايين دينار.

وحصل قطاع الشركات غير الكويتية على المركز الرابع بكمية تداول حجمها 26,1 مليون سهم نفذت من خلال 448 صفقة قيمتها 2,9 مليون دينار.

وجاء قطاع الصناعة 16,6 مليون سهم نفذت من خلال 657 صفقة قيمتها 5,3 ملايين دينار.

التناقض في حركة الأسهم

هناك شعور يسود أوساط المتداولين حول التناقض الواضح في حركة الأسهم، فهم يرون انه في الوقت الذي اوشكت فيه صفقة زين على الانتهاء لاتزال حركة سهم زين وأسهم الشركات المرتبطة بها لا تتفاعل مع حجم الصفقة والأرباح المحققة منها، وفي المقابل، فإن أسهم الشركات التي تضم الرابطة والتنظيف ولوجستيك ومبرد حققت ارتفاعا بالحد الأعلى رغم تأكيد الرابطة انه لم يتم ترسية مناقصة العقود الخاصة بالجيش الاميركي عليها سواء كلها او جزء منها، وكشفت شركة الرابطة عن ان دخولها في مناقصة الجيش الاميركي يعد شفافية في حد ذاته وهو ما أدى لتدعيم حركة النشاط على اسهم هذه الشركات، وجدير بالذكر اننا في «الأنباء» قد أشرنا في تقارير سابقة الى ان الشركة مرشحة للفوز بعقد تتجاوز قيمته المليار دولار وقد تصل الى 1,5 مليار دولار، اما بالنسبة لسهم زين والشركات المرتبطة بها، فانه منذ الاعلان عن الصفقة، فإن سهم زين حقق ارتفاعا بنحو 45٪، وكذلك ارتفعت الاسهم الاخرى المرتبطة بها بنحو 60٪، ولكون هذه المكاسب جاءت بشكل تدريجي وعلى فترة زمنية طويلة نسبيا، فإن أوساط المتداولين لم يشعروا بهذه المكاسب، ومع ذلك فإن هذه الأسهم مرشحة لمزيد من الارتفاع خاصة انها ستحقق ارباحا بشكل مباشر من الصفقة وارباحا نتيجة ارتفاع قيم اصولها في السوق.

تحسن مؤشرات السوق في الثواني الأخيرة (سعود سالم)

استحواذ قيمة تداول أسهم 12 شركة على 52,9٪ من القيمة الإجمالية

آلية التداول

حافظت اغلب اسهم البنوك على اسعارها ثابتة في تداولات ضعيفة نسبيا مع استمرار عمليات التجميع على بعض الاسهم خاصة الوطني وبيتك.

وفي قطاع الاستثمارات تصدرت اسهم الشركات التابعة لمجموعة الخرافي النشاط مع صعود اسعارها بشكل متفاوت، الا انه يلاحظ ان سهم الساحل للتنمية شهد تداولات قياسية اغلبها عمليات نقل بين بعض المحافظ المالية وفي اليوم الأول لتداولات سهم المغاربية للاستثمار امس، شهد تداولات نشطة مع تذبذب في سعر السهم الذي وصل الى 112 فلسا ليغلق على 102 فلس، واتسمت حركة التداول على سهم السلام القابضة بالاستقرار في سعره في تداولات ضعيفة، فيما استمرت التداولات ضعيفة على اسهم ايفا والديرة القابضة والصفاة للاستثمار وحققت اغلب اسهم الشركات العقارية انخفاضا في اسعارها في تداولات ضعيفة بشكل عام باستثناء التداولات المرتفعة نسبيا على بعض الاسهم كسهم عقارات الكويت الذي سجل خسائر ملحوظة في سعره وكذلك الدولية للمنتجعات وجيزان القابضة.

الصناعة والخدمات

استمرت التداولات ضعيفة على اغلب الاسهم الصناعية مع ارتفاع اسعار اغلبها خاصة سهم صناعات الأنابيب الذي ارتفع بالحد الأعلى بدعم من استفادة الشركة من زين وارتفاع قيم اصول محفظتها المالية بالاضافة الى الأرباح التي ستحققها من العقود التي حصلت عليها وآخرها عقدان بقيمة 50 مليون دينار والتوقعات بأن تحصل الشركة على المزيد من العقود.

وفي قطاع الشركات الخدماتية، قادت اسهم الرابطة والوطنية للتنظيف ولوجستيك ومبرد الصعود في القطاع في تداولات نشطة، فيما حافظ سهم زين على سعره في تداولات ضعيفة، وحققت اغلب اسهم الشركات غير الكويتية ارتفاعا في اسعارها في تداولات نشطة على بعض الاسهم.

وقد استحوذت قيمة تداول اسهم 12 شركة على 52,9٪ من القيمة الاجمالية للشركات التي شملها النشاط والبالغ عددها 148 شركة.

أرقام ومؤشرات

- استحوذت قيمة تداول أسهم 12 شركة والبالغة 33,4 مليون دينار على 52,9٪ من القيمة الإجمالية، وهذه الشركات هي: الوطني، بيتك، استثمارات، المشاريع، الساحل، المغاربية، أنابيب، زين، تنظيف، الرابطة، المال، اجيليتي.
- استحوذت قيمة تداول سهم زين البالغة 4,2 ملايين دينار على 6,6٪ من القيمة الإجمالية.
- سجلت مؤشرات 5 قطاعات ارتفاعا أعلاها الخدمات بمقدار 97,4 نقطة، تلاه الشركات غير الكويتية 53,9٪، تلاه الصناعة بمقدار 40,8 نقطة، فيما تراجعت مؤشرات 3 قطاعات أعلاها البنوك بمقدار 9,5 نقاط.

مقارنة مع أرباح بلغت 423 مليون دينار في 2008

«كامكو»: 336,2 مليون دينار أرباح 105 شركات في 2009 بتراجع نسبته 20,5٪

القيمة السوقية للأسهم الثقيلة لأكبر 20 شركة مدرجة ارتفعت 16٪ منذ بداية 2010

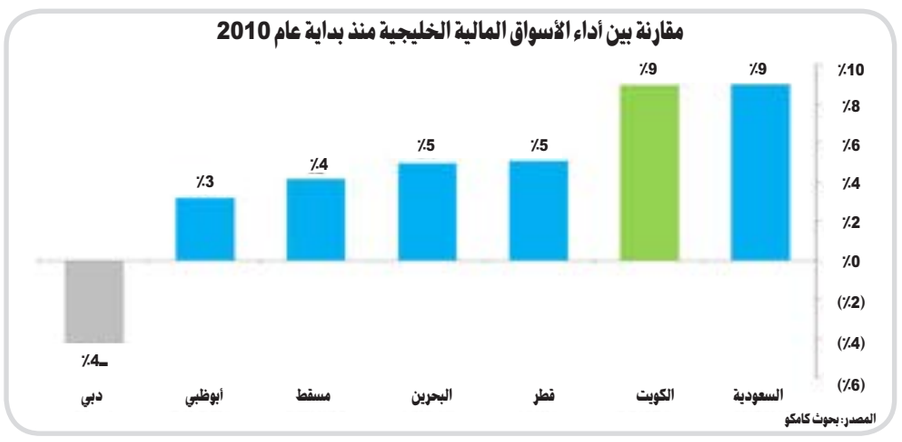

تقرير

قال تقرير شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) في تقرير عن أداء سوق الكويت للأوراق المالية منذ بداية العام الحالي انه مع قرب انتهاء الربع الأول من عام 2010 يبرز كل من سوق الكويت للأوراق المالية والسوق المالي السعودي كأفضل أسواق مالية من حيث الأداء مقارنة بالأسواق الخليجية الأخرى حيث ارتفع كل منهما بنسبة 9٪ منذ بداية العام الحالي.

وأوضح التقرير أن مؤشر كامكو الوزني للعائد الكلي لسوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ 15 مارس 2010 استطاع أن يسجل أعلى مستوى إغلاق له خلال الخمسة أشهر الماضية وهو 2740,8 نقطة، وبالتالي ارتفعت القيمة السوقية نحو 13 مليار دولار ما يعادل 3,6 مليارات دينار حيث شكلت نحو 19٪ من الزيادة في القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية الخليجية والتي بلغت نحو 68 مليار دولار منذ بداية عام 2010.

الأسواق المالية الخليجية	المؤشر		القيمة السوقية (مليون دولار)		التغيير منذ بداية عام 2010 (٪)	مؤشر التقييم		
	2009/12/31	2010/3/18	2010/3/18	التغيير منذ بداية العام		مضاعف السعر للربحية	مضاعف السعر للقيمة الدفترية	عائد التوزيعات
			مليون دولار	مليون دولار		مرة	مرة	٪
سوق الكويت								
مؤشر كامكو الوزني	2,501,5	2,725,9	118,496	13,065	٪9,0	25,42	1,48	٪2,03
مؤشر السوق السعري	7,005,3	7,413,7			٪5,8			
مؤشر السوق الوزني	385,8	433,2			٪12,3			
سوق السعودية	6,121,8	6,674,4	351,182	32,380	٪9,0	21,33	2,16	٪2,51
سوق دبي المالي	1,803,6	1,726,4	54,953	(1,711)	(٪4,3)	14,51	1,04	٪2,23
سوق أبوظبي	2,743,6	2,831,6	83,761	2,313	٪3,2	10,58	1,18	٪3,14
بورصة قطر	6,959,2	7,314,5	108,375	20,495	٪5,1	15,58	2,10	٪3,39
سوق البحرين	1,458,2	1,530,7	17,045	820	٪5,0	18,37	1,16	٪4,19
سوق مسقط	6,368,8	6,633,5	16,952	754	٪4,2	13,71	1,85	٪3,95
			750,764	68,115		17,83	1,70	٪2,68

المصدر: بحوث كامكو

31 ديسمبر 2009 وصفقات خاصة بالشركات المدرجة، حيث انعكست بالمجمل هذه القرارات والإعلانات بشكل إيجابي على أداء السوق منذ بداية العام وخصوصا على أداء الأسهم الثقيلة لينهي مؤشر كامكو الوزني للعائد الكلي 31 جلسة تداول على ارتفاع مقابل 20 أغلق فيها على انخفاض.

وأشار التقرير الى سلسلة من القرارات الاقتصادية المهمة التي من شأنها أن تؤثر إيجابا على الأداء المستقبلي لسوق الكويت للأوراق المالية وعلى الوضع الاقتصادي في الكويت من خلال تنشيط الدورة الاقتصادية، من هنا وجب علينا أن نستعرض أهم العوامل الإيجابية والسلبية التي بإمكانها أن تحدد اتجاهات السوق المستقبلية:

العوامل الإيجابية

وبيّن التقرير أن أول العوامل الايجابية إقرار قانون هيئة سوق المال في 2 فبراير 2010 وهي هيئة مستقلة تهدف إلى تنظيم نشاط الأوراق المالية لما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية وتوفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية بالإضافة إلى تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية. كذلك سوف تعمل الهيئة على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية.

ومن مهمات الهيئة إصدار التراخيص وتنظيم أعمال وكالة المقاصة والوسطاء ومستشاري الاستثمار ومديري محافظ الاستثمار والصناديق الاستثمارية وأمين الاستثمار، ومن المتوقع أن يصدر مرسوم تعيين مجلس مفوضي الهيئة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إصدار القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 فبراير 2010 وبعدها تصدر اللائحة التنفيذية خلال ستة أشهر من تاريخ صدور مرسوم تسمية مجلس المفوضين والذي بدوره سوف يساهم في عودة الثقة التدريجية إلى السوق.

وبيّن التقرير أن ثاني اعتماد، خطة التنمية الحكومية للسنوات الأربع القادمة والتي اقرها مجلس الأمة الكويتي في 2 فبراير 2010 بمبلغ إجمالي قدره 30 مليار دينار والتي تمثل الإنفاق الحكومي على مدى الأعوام الأربعة المقبلة أي ما يعادل نحو 7 مليارات دينار عن كل سنة، علما ان النفقات الرأسمالية للدولة على مشاريع البنى التحتية خلال الأربع سنوات الماضية بلغت نحو 4,2 مليارات دينار، حيث من شأن هذه الخطة أن تخول الحكومة الى اتخاذ قرارات مهمة على الصعيد الاقتصادي من خلال دعم القطاعات الإنشائية والصناعية والخدماتية والعقارية بالتعاون مع القطاع الخاص وذلك لما له من أهمية في تنشيط الدورة الاقتصادية والتي تعود بالفائدة على القطاعين العام والخاص على حد سواء. علما أن نمو الوضع الاقتصادي في الكويت سوف يؤثر مستقبلا بشكل إيجابي على الأداء المالي للبنوك والشركات وبالتالي أداء سوق الكويت للأوراق المالية.

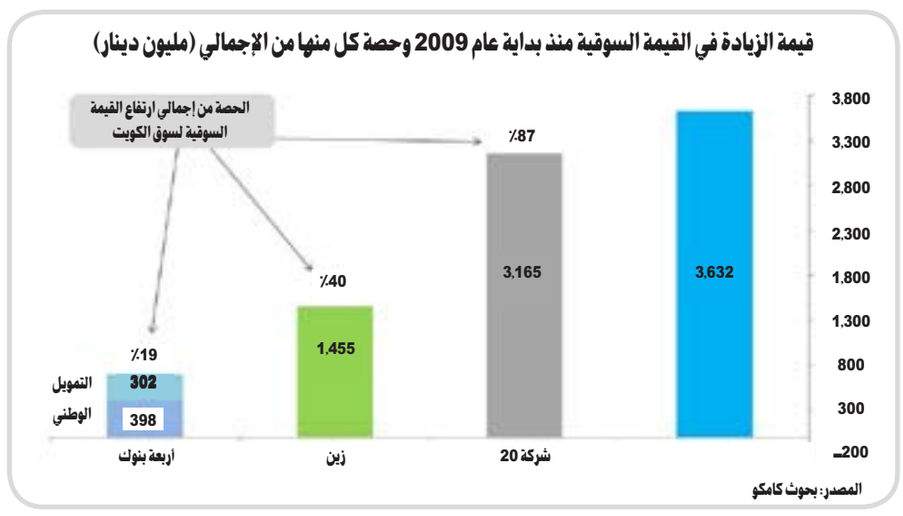

وبين التقرير أن القيمة السوقية للأسهم الثقيلة (Blue Chips) من حيث القيمة السوقية ارتفعت، حيث ارتفعت القيمة السوقية لأكبر 20 شركة مدرجة بنسبة 16٪ أو ما يعادل 11 مليار دولار أميركي ما يعادل 3,17 مليارات دينار منذ بداية عام 2010 حيث شكلت هذه الزيادة حوالي 87٪ من إجمالي الزيادة في القيمة السوقية الإجمالية لجميع الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وبالتالي ستساهم هذه الزيادة بشكل كبير في رفع الضمانات لدى البنوك المحلية لتتفادى بذلك مخصصات إضافية قد تؤثر على ربحيتها حيث بلغ إجمالي مخصصات الديون والانخفاض في قيمة الاستثمارات حوالي 750 مليون دينار خلال عام 2009.

وعند تحليل مؤشرات التداول نرى أن الـ 20 شركة شكلت فقط 32٪ من إجمالي القيمة المتداولة في السوق و7٪ من إجمالي عدد الأسهم المتداولة حيث بلغت القيمة المتداولة على تلك الشركات 4,21 مليارات دولار أميركي (1,21 مليار دينار) موزعة على 1,9 مليار سهم منذ بداية العام، وهذا ما يشير إلى توجه أنظار المستثمرين إلى عمليات المضاربة في الأسهم المتوسطة والصغيرة حيث شكلت التداولات على الأسهم المتبقية والبالغ عددها 188 سهما نسبة 68٪ من إجمالي القيمة المتداولة في السوق و93٪ من إجمالي عدد الأسهم المتداولة. علما بأن إجمالي القيمة المتداولة في بورصة الكويت منذ بداية العام بلغ 13,2 مليار دولار ما يعادل 3,78 مليارات دينار موزعة على 26,6 مليار سهم.

واشار التقرير الى أن شركة زين للاتصالات تمكنت من تحقيق عوائد قياسية في قيمتها السوقية حيث بلغت الزيادة منذ بداية العام الحالي حوالي 5,06 مليارات دولار ما يعادل 1,46 مليار دينار وبنسبة ارتفاع بلغت 33٪ لتشكل بذلك حوالي 40٪ من الارتفاع في القيمة السوقية الإجمالية لبورصة الكويت منذ بداية عام 2010، وقد جاءت هذه الارتفاعات القياسية التي شهدها سهم زين نتيجة الإعلانات المتتالية عن صفقة زين لبيع كامل حصتها في وحدتها الافريقية حيث من المتوقع أن تبلغ قيمة الصفقة ما يقارب 9 إلى 10 مليارات دولار، في حين تمكن كل من بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي من تسجيل ارتفاعات قياسية أيضا في قيمتهما السوقية لتشكل ما نسبته 19٪ من الارتفاع في القيمة السوقية الإجمالية منذ بداية عام 2010.

وذكر التقرير أن بوادر العودة إلى الربحية عادت مجددا من خلال إعلان النتائج المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 لعدد من الشركات المدرجة، حيث استطاعت معظم الشركات التي أعلنت نتائجها المالية تحقيق أرباح جيدة نسبيا مقارنة مع الخسائر التي منيت بها خلال عام 2008. فمنذ بداية العام الحالي قامت 105 شركات مدرجة بإعلان نتائجها المالية السنوية وذلك من أصل 196 شركة تنتهي السنة المالية لديها في 31 ديسمبر 2009، حيث بلغ إجمالي الأرباح التي سجلتها تلك الشركات خلال عام 2009 حوالي 336,2 مليون دينار بنسبة تراجع قدرها 20,5٪ مقارنة مع أرباح بلغت 423 مليون دينار في عام 2008.

وعند احتساب إجمالي الأرباح التي حققتها جميع قطاعات الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية باستثناء قطاع الشركات غير الكويتية نجد ان إجمالي الأرباح التي سجلتها الشركات الكويتية بلغ حوالي 384,4 مليون دينار في عام 2009 بنسبة ارتفاع قدرها 725٪ مقارنة مع أرباح بلغت 46,6 مليون دينار في عام 2008.

وقد انعكست هذه العودة التدريجية إلى الربحية وتقليص الخسائر لبعضها بشكل إيجابي على أداء سوق الكويت للأوراق المالية من خلال عودة الثقة للمستثمرين، حيث استطاعت تلك الشركات والبالغ عددها 92 شركة أن تقلص معظم خسائرها خلال الربع الرابع من عام 2009 إلى 89 مليون دينار مقابل خسارة بلغت 1,61 مليار دينار خلال الربع الرابع من عام 2008.

العوامل التي قد تؤثر سلباً على السوق

بين التقرير أن هناك عددا من العوامل قد تؤثر على اداء السوق وأهمها أي تأخير غير مبرر في تنفيذ خطة التنمية الحكومية مما سوف ينتج عنه انقلاب الصورة من أجواء إيجابية ونظرة مستقبلية جيدة على الوضع الاقتصادي للبلاد إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي في البلاد والذي ينعكس بشكل مباشر على جميع القطاعات الاقتصادية وبالتالي يؤثر سلبا على النظرة المستقبلية للوضع الاقتصادي.

وكذلك عدم وضوح الصورة حول بعض الشركات المدرجة التي لم تقم بإعلان نتائجها المالية السنوية حتى الآن والمخاوف الناتجة عن احتمال تكبدها خسائر فادحة قد تؤثر سلبا على اتجاهات مؤشر السوق خلال الفترة المقبلة، بالاضافة الى تعثر بعض الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية في عملية إعادة جدولة ديونها وعدم نجاحها في التوصل إلى حلول حقيقية تقودها خارج دائرة الخطر.